في حـوار لـ«الميثاق» :

باصرة يحذر المعارضة من مغبة الهروب من الحوار

• أن ينقلب البعض على اليمن الموحد بدعاوى حقوقية مُسيَّرة فذلك ليس من سلوكنا الحضاري وعقيدتنا الحنيفة الآمرة بوحدة الصف والكلمة والتناصح والمشاورة من أجل المصلحة العليا.

في نظر الدكتور صالح باصره - وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فإن تآمراً داخلياً بتنسيق مع أيادي في الخارج اتخذت جماعته من القضايا المطلبية للمتقاعدين ومتظلمي الأراضي وسيلة للعبور الى الغاية التي تخدم قضاياهم الشخصية على حساب مصلحة الوطن والشعب والوحدة والديمقراطية.

صالح باصره وهو رئيس اللجنة الوزارية المصغرة لحل قضايا الأراضي ومشاكل المتقاعدين أكد لـ« الميثاق » أن ثمة رؤية انفصالية هي راسخة كانت ولا تزال وستظل في أذهان بعض القوى حتى وان حلت قضايا المتقاعدين.. وحذر في حوار صحفي « المشترك » من مغبة عدم التجاوب للجلوس في طاولة الحوار على قاعدة الوطن الموحد لافتاً أن عدم التزام الفرقاء يجرهم الى كارثة سقوط مروع تغرقهم في ظلمات من ضياع.

حوار/
منصور الغدره - فاروق ثابت

■ ١٢ ألف قطعة أرض يدور حولها الخلاف

■ هل المطالب المثارة بشأن المتقاعدين والأراضي في بعض المحافظات قضية حقوقية فعلاً.. أم هي غير ذلك؟!

– اختلطت قضايا الحقوق بالسياسة.. ثمة قضايا حقوقية بدأ تنفيذها وبدأ معالجتها لكن وبكل تأكيد فإنها تحتاج الى وقت.. لأنها اختلطت الآن بمطالب سياسية.. بعضها يمكن أن يكون ذا طابع انفصالي وبعضها قد يكون ذا أهداف طابعها تغيير نظام الحكم في البلد من دولة مركزية الى أشكال أخرى وهذه لن تصل الى حل إلاّ من خلال الحوار بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، من أجل التفاوض حول القضايا ذات الطابع السياسي.. وبين المؤتمر وبعض الشخصيات التي تقود بعض الاعتصامات تحت شعارات حقوقية ولكنها ذات أهداف سياسية.. لأن بعضها قد لا تكون ذات علاقة بالمشترك ولكن يمكن أن يكون ثمة وجوه أخرى ربما في الداخل والخارج.. تقوم بتقديم مطالب أو دعوات حقوقية، غير أن وراء هذه الدعوات دوافع سياسية.

■ الدكتور باصره أنتم شخصية أكاديمية تجسدون مدرسة لصيقة بهذه القضية.. فهل تعد مشكلة الأراضي وليدة ما بعد حرب ٩٤م، أم هي تراكمات لما قبل ذلك؟

– قضية الأراضي تراكمات من عشية الوحدة.. فالوحدة ورثت كل التراكمات السابقة في المحافظات الجنوبية وعشية الوحدة كان الحزب الاشتراكي يحكم وهو أيضاً ساهم في مشاكل الأراضي وقد تصاعدت المشكلة الى ما بعد حرب ٩٤م واستمرت في تصاعد وبالتالي كبرت هذه المشكلة لأنها لم تجد حلولاً مباشرة بعد الوحدة واتفاق على معالجات قضايا الأراضي.. فالبيوت كانت مؤممة في المحافظات الجنوبية سابقاً والأراضي ملك الدولة والمزارع تعاونيات زراعية لأنه تم الانتفاضة في ٧٠م –الأيام السبع– وبالتالي فإن القضية أصبحت كبيرة، لأنه يبدو أن حلم الوحدة وزخم الوحدة وفرح الوحدة، لم يجعلهم يفكرون حينها في ما هية المشاكل التي يمكن أن تخلق مستقبلاً بسبب اجراءات اقتصادية تمت في الجنوب غير الاجراءات الاقتصادية التي تمت في المحافظات الشمالية.. لم ينتبه لها أحد.. فمثلاً قانون التمليك للبيوت.. تم عشية الوحدة.. يعني لم يفكر أحد عما سينتج عنه هذا القانون من عواقب مستقبلية.. وأيضاً اذا لم يصدر القانون ما العواقب التي ستكون حيال ذلك.. لم ينتبه أحد.. حتى أصبحت بعد ذلك قضية مزايدة.. ومماحكة بعد الوحدة مباشرة.. ومن ثم لم يفكر أحد ما هي القضايا في المحافظات الجنوبية التي تحتاج الى حل.. حتى أن الوحدة تستمر دون صعوبات ودون مشاكل.. وما القضايا التي تحتاج الى حل في المحافظات الشمالية حتى تسير سفينة الوحدة دون مشاكل أو معوقات.. الكل فرحان بالوحدة.. لكن تمت المكايدات، بدأت الحرب، خرج الناس من الحرب فرحين بالانتصار ولم يبق إلاّ ترحيل المشاكل.

■ ثمة عمليات سطو على الأراضي.. فهل سيحال المعتدون الى القضاء؟

– يفترض أن تتم محاكمتهم.

■ أعني التوجه الرسمي أيفترض أن يحاكمهم؟

– التوجه الرسمي يوجب محاكمتهم ومحاسبتهم وسحب الأراضي التي بحوزتهم، هذا التوجه الرسمي، لكن التنفيذ فيما بعد كيف سيجري وكيف سيتم، عليكم أن تسألوا هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط الحضري أو تسألوا نيابة الأموال العامة.

■ لماذا لم تحيل اللجنة ملف الأراضي حتى الآن؟

– لأنه من اللازم أولاً أن تقوم هيئة الأراضي بالنزول الميداني لرؤية الأراضي على الواقع.. فقد تم تشكيل لجنة برئاسة نائب الرئيس بعد تقريرنا في اللجنة المصغرة.. ولم تعد الآن القضية بأيدينا، وهم الآن في اجراءات نزولهم الميداني على الواقع.

■ – رئيس مصلحة الأراضي كان عضواً معكم في اللجنة؟

– لا ليس عضواً معنا في اللجنة الأولى ولكنه عضو في اللجنة الحالية التي يرأسها نائب الرئيس.. وقد صادق على محضر لجنته الموقع لمعالجة مشاكل الأراضي والآن يبدأ التنفيذ.. نحن في مجلس الوزراء سبق وأن اتخذنا قراراً بإحالة الملفات الى هيئة الأراضي على أن تدرسها وتحيل ما يحتاج للاحالة الى النائب العام لأنها ستستلم الملفات وتطابقها على الواقع.

□ هل نتوقع أن تستغرق الهيئة في النزول والمتابعة الميدانية فترة كبيرة أو في زمن أقل؟

– اعتقد أننا سنسلم الملفات للهيئة خلال الأسبوعين القادمين وكان من المفترض أن نسلمها بعد رمضان مباشرة لكن الأخ رئيس هيئة الأراضي كُلف بالنزول الى عدن مع الأخ نائب الرئيس وبالتالي لم يتسن لنا فرصة للجلوس معه حتى نسلمه الملفات.

□ من خلال احتكاكك بهذه القضية.. هل تعتقد أن حل مشكلة الأراضي ومشكلة المتقاعدين سيقضي على النغمة المناطقية؟

– لا.

■ لماذا؟

– لأن الذي في رأسه رؤية انفصالية.. فالرؤية اساساً ثابتة في الرأس مسبقاً.

■ هل أنت لاحظتها؟

– هي موجودة بالفعل.

■ ما الحل اذاً لازالة هذه الرؤية الانفصالية؟

– الحل هو الحوار على قاعدة الوطن الموحد.

■ هل يصلح الحكم المحلي في مبادرة اصلاح النظام الرئاسي؟

– الحكم المحلي يكون عاملاً مساعداً.. حكم واسع الصلاحيات يأتي بأبناء كل المحافظة في مواقع القيادة الادارية والقيادة العسكرية والأمنية.. ربما يكون في هذا الحل.

لكن في كل الأحوال لا الاعتصام سيؤدي الى نتيجة ولا رفض الاعتصام وقمعه سيؤدي الى نتيجة.. كلا الفعلين لن يحلا المشكلة.. فالحل أن يجلس الجميع على طاولة الحوار.. ولكن على قاعدة الوطن الموحد.

□ اذا لم يجد الحاكم اطرافاً يتفاوض معها في هذه القضايا، فمع من يتفاوض خاصة وأن المشترك يفيد أن المتقاعدين ليسوا بيده؟

– اذا المشترك أضاع الأمور من يده سيضيع كل شيء.. وسيُضيع هو أيضاً.

■ هو يقول إن هؤلاء ليسوا بيده؟

– بيده جزء مما يدور.. وجزء بيد شخصيات وقيادات في المحافظات الجنوبية.

□ وخارجية؟

– دع الخارجي.. وحاور الذين بداخل الوطن.. حاور القيادات التي برزت خلال الاعتصامات في الشارع، بعضهم قيادات مثقفة وآخرين من القيادات العسكرية وقيادات مدنية.. حاور.. وليس الضرورة أن يحاور رئيس الجمهورية ولكن المؤتمر وصانعوا قرارات، يحاور أيضاً أحزاب المشترك، يحاور الاشتراكي بجناحيه، لأن الجلوس على طاولة الحوار سيوصل الى حل مع من هم في الداخل.. حوار على قاعدة الوطن الموحد وبعدها سيكون أي شيء آخر قابل للنقاش، نقاش وحوار تحت مظلة أن الوطن اليمني الواحد فوق الجميع.. هذا ما أتمناه.. ما لم فالأمور ستستمر تتصاعد في الفعل ورد الفعل.

• صحف المعارضة تنتج الرعب وتثير الأزمات

■ كانت بالأمس مظاهرة في حضرموت.. ما تعليقكم على ما رفعته من شعارات؟

والله أنا فقط سمعت الخبر.. ولم أقرأ حتى الآن عنه في الصحف، فقد شاهدت في شاشة احدى القنوات الفضائية الخبر وشاهدت اخي يتكلم كمعارض.

■ هل شقيقكم محسن علي باصره يسبب لكم احراجات في موقفه؟

– لا والله.. هو لديه قناعاته السياسية وأنا لدي قناعاتي السياسية.. ولكن في الأخير نبقى أخوة.. وهذا الذي من المفترض أن يكون في هذا الوطن.. فأنا وأخي ليس بيننا أي مشاكل عائلية.. نلتقي مع بعض ونعيش ونقعد مع بعض ولكن هو لديه رؤيته السياسية وأنا لدي رؤيتي.

■ هل تواصلت به خلال فترة الأحداث الأخيرة؟

– تواصلت معه مرة واحدة بناء على طلب من الأستاذ عبدالقادر هلال حتى يخففوا ويساعدوا السلطة المحلية، لأن ثمة طرف آخر يريد تصعيد الموقف أكبر.

■ كان أعطى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مهلة لحل مشاكل الأراضي والمتقاعدين.. هل تكفي باعتقادكم المدة المحددة لذلك؟

– المهلة حددها الرئيس حتى بـ١٥ نوفمبر.. اذا كان ثمة نية صادقة للحل.. سيكون الحل.. فإذا قعد الرئيس فوق رأس المعنيين لأنه للأسف الموظفين الذين في المستويات الوسطى والدنيا هم الذي يعطلون التوجيهات، لكن اذا بقي الرئيس فوق رؤوسهم ممكن أن تحل المشكلة، فوزارة الدفاع اذا تابعهم يومياً وتابع اللجان المعنية بحل مشاكل الأراضي والمتقاعدين ستحل، تحتاج المسألة أن يمكث الرئيس في عدن حتى يحل كل تلك المشاكل.

□ هل هذا يعني غياب العمل المؤسسي؟

– ليس غياب.. ولكن هناك تراخي في العمل المؤسسي حتى هنا في الوزارة لدينا تراخي في مستوى العمل المؤسسي.

أنا أوجه وكيلي مثلاً للعرض في موضوع معين حتى اتخذ القرار المناسب.. ينزل التوجيه ويفقد حتى يأتيني الرد بعد سبعة أشهر، بعدما أكون أنا قد نسيت.. هذه مشكلتنا في مؤسساتنا ثمة تراخي وتسيب في المؤسسات الحكومية، وأحياناً البعض لا يعطيها الاهتمام.. إن هذه القضية أو تلك مثلاً تمس الوطن كله، وأنها ليست قضية فرد ولكن قضية وطن.. لازم نسرع في حلها، فقضية المتقاعدين.. كم لجنة تشكلت ونزلت حتى الآن؟ وطبعاً رئيس الجمهورية لا يستطيع أن يتابع كل صغيرة وكبيرة، لديه آلاف المشاكل، آلاف القضايا، آلاف المؤسسات، آلاف المسئولين، لا يستطيع أن يتذكرها كل يوم، حتى أنا كوزير لا استطيع أن أتذكر توجيه وقعته قبل سبعة أشهر يأتيني اليوم، لا استطيع أن أتذكر الموضوع الذي وقعته قبل هذه الفترة، لكن اذا بقي الرئيس فوق رؤوسهم فبالامكان معالجة المشاكل، مع الأخذ بالاعتبار أن ثمة مشاكل لا يمكن حلها في اسبوع أو أسبوعين أو شهر ولكنها تحتاج الى معالجات استراتيجية.. فمثلاً عندما أبني مدينة سكنية، أحتاج الى وقت.. أصرف أراضي للناس الذين لم تصرف لهم، أحتاج الى وقت، وليس الحل رهن يوم وليله، مع الاشارة الى أن ثمة قضايا عاجلة، وقضايا نصف عاجلة، وثمة قضايا استراتيجية للمستقبل، حتى لا تتراكم مشاكل كهذه.

■ ثمة من يثير قضايا الأراضي كملكية شخصية والملاحظ أن معظم الأراضي هي ملك الدولة والبقية هي ملك أوقاف.. وبالذات حول عدن؟

– في المحافظات الجنوبية كل الأراضي هي ملك الدولة وثمة أراضي صغيرة هي ملك السلاطين أو تجار، ثمة أراضي زراعية، وأراضي أخرى كانت في ملك مواطنين وأممتها الدولة أو صادرتها، يعني مثلاً قانون اصلاح الأراضي صادر الأراضي على اعتبار أن الحد الأعلى للحيازة ٢٠ فداناً أو من خلال قانون تأميم المساكن أممت البيوت.

■ هل يدور الخلاف حول عشرة آلاف موقع؟

– ليست ١٠ آلاف.. ولكن هناك ١٢ ألف موقع لمواطنين وعسكريين ومدنيين وثمة ٤٤ ألف هي لجمعيات سكنية وهناك ٦٠–٧٠٪ شخصاً لديهم أراضي إما بشراء مزور، غرر على بعضهم ولم يكونوا يعلموا أن البيع تم لهم بطريقة مزورة.

■ هل هذا موثق لدى الهيئات الرسمية؟

– كله موثق لدى هيئة الأراضي، منذ يوم الوحدة وحتى ما قبل الوحدة وأيضاً موثق لدى السجل المدني في عدن للأراضي منذ أيام الاستعمار.

■ أخيراً.. الأحداث الأخيرة هل تضر بالعملية التنموية والاستثمارية؟

– بكل تأكيد.. أي عدم استقرار، أو أي شعور بعدم استقرار أو حدوث مشاكل أو حتى شعور بذلك، فإن المستثمر يبحث دائماً عن المكان الآمن.

فنحن في الداخل نقرأ الصحف بطريقة عادية ويكون لدينا الأمر طبيعي.. في حين أن من يقرأ الصحف في الخارج يفهم أن البلد يعاني من عدم استقرار وأنها قادمة على مشاكل وبالتالي هذا يؤثر سلباً بنسبة كبيرة جداً على العملية الاستثمارية، فالذي يقرأ في الخارج الصحف اليمنية ينتابه شعور بالرعب أن اليمن ستسقط اليوم الثاني، للأسف أن بعض صحافتنا غالباً تبالغ وتضر بمصلحة الوطن أكثر مما تفيد.. فلما أقرأ أنا كمستثمر مثلاً كل يوم في الصحافة بأن لدينا اعتصامات ونهب وسرقة وقتل كل يوم وتضخم الأمور فهذا يسيئ الى الاستثمار بالتأكيد خاصة وأن المعلومة يقرأها المتصفح للانترنت في أي مكان بالعالم بسرعة، كل دول العالم لديها مشاكل شبيهة بنا وأكثر بكثير كأمريكا مثلاً وأيضاً في الدول العربية المجاورة، لكن صحفها لا تضخم الأمور وتجعل من هذه المشاكل كابوساً يهدد حياة المجتمع بين عشية وضحاها.

ففي الخليج مثلاً الصحافة لا تضخم مثل هذه المشاكل لكنها تعطيها حجمها أما في بلادنا ففي الصفحات الأولى لكثير من الصحف تقرأ أن الدنيا رعب.. أنت تخيف به من؟ في الأول والأخير أنت تضر بمصلحة الوطن والعاطلين عن العمل بمصلحة شعبك، دع الحكومة، فالحكومات مصيرها تذهب وكذلك الرؤساء يذهبون ويأتي غيرهم، القضية ليست حزب يحكم الى الأبد وإنما يأتي حزب غيره للحكم، لكن ثمة قضية وطن، لذلك يجب أن يكون الحوار مع أياً كان شخصاً أو حزباً، أن يتم على قاعدة الوطن الموحد وما غيره سهل الحوار حوله.. ما دمنا أخترنا الديمقراطية كطريق واخترنا التعددية السياسية، حتى وان استدعى ذلك فترة زمنية أطول لنتحاور لمبدأ لا ضرر ولا ضرار وبعدها نتفق على ما هو مطلوب حاكماً ومعارضة.. لكن القاعدة هي الوطن الموحد.

• قضايا الحقوق اختلطت بالسياسة غايتها الانقلاب على الحكم

• للحزب الاشتراكي نصيب كبير في مشاكل الأراضي

• ثمة من لا ينفذ توجيهات الرئيس بشأن قضية الاراضي والمتقاعدين

• هناك رؤية تشطيرية مسبقة ولا أعتقد أنها ستنتهي بمجرد حل قضية الحقوق